التضخم.

ولكن لم يمض اكثر من شهرين حتى اتضح ان الاستهلاك العام قد قفز بنسبة ١٤٪ (بسبب تفاقم الاستيراد العسكري) وارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٦٪، نتيجة حدة المضاربات على اختلاف اشكالها (**هآرتس**، ١٩٧٨/٣/٢). وسرعان ما اضطر آرليخ الى التصرف على عكس برنامجه ومجموع تصريحاته حول تجميد الاجور وربطها بالانتاج، فوافق على دفع علاوات اجور بنسبة ١٢,٥٪ للخدمات. كما وافق على منح سلف على الاجور بنسبة ٧٥٪ وسارت الامور بعدئذ في خط تدرجي صاعد من ٣٪ الى ٩٪ لتصل الى ٢٥٪. وقدر مكتب الاحصاء المركزي ان الاجور في القطاع الصناعي قد ارتفعت في العام ١٩٧٨، بنسبة ٦٠٪.

وفي مواجهة الاجور ارتفعت الاسعار المحلية في قطاع البضائع والخدمات (وسطياً بنسبة ٦٢٪) وارتفع جدول غلاء المعيشة بنسبة ٥٣٪. وازدادت الديون بالعملة الصعبة من ١٠٧ مليار دولار في العام ١٩٧٧ الى ١٨٠ مليار دولار في العام التالي. كما ازدادت الديون الداخلية من ١٥٢ مليار ليرة اسرائيلية ٢٢٨ مليار ليرة اسرائيلية خلال السنة المذكورة (**دافار**، ١٩٧٨/٨/٣٠).

كذلك هبطت قيمة الليرة الاسرائيلية الى ١٨ ليرة للدولار الواحد في تموز (يوليو) ١٩٧٨، بعد ان كان الدولار يساوي ١٥,٥ ليرة اسرائيلية في الايام الاولى للانقلاب الاقتصادي. وارتفعت نسبة التضخم من ٣٤,٥٪ في العام ١٩٧٧، الى ٥٠,٦ عام ١٩٧٨.

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧، تقدم سمحه آرليخ الى الحكومة بمشروع «ميزانية اضافية بملغ ٢٨ مليار ليرة اسرائيلية»، تساوي ١٦٪ من مجموع الميزانية التي اقترحت اصلاً لتلك السنة.

وفي التقييم الاولي لعام مالي واحد من عمر الليكود في السلطة يمكن التأكيد على فشل سياسته الاقتصادية فشلاً ذريعاً، على الاقل بالنسبة لما اعلن عنه وتعهد به. فبالاضافة الى ارتفاع الاستهلاك العام والخاص وارتفاع الاسعار والاجور، تعارضت ايضاً التطورات التي جرت عام ١٩٧٨ مع الاهداف المعلنة من وراء عملية التقييم. اذ ان معطيات مكتب الاحصاء المركزي قد اشارت في حينه الى ان الاسعار المحلية لعام ١٩٧٨ قد ارتفعت وسطياً في قطاع الخدمات بنسبة ٦٢٪ كما ارتفعت الاجور في القطاع الصناعي بنسبة ٢٣٪ بالنسبة للدولار و٣٣٪ بالنسبة لسلة العملات (**هآرتس**، ١٩٧٩/٣/٢).

وهكذا فان تخفيض قيمة العملة، بسبب تعويم سعرها، ادى الى ازدياد تسارع التضخم، وازدياد ديون الدولة. كما ادى الغاء الرقابة في مجال التعامل بالعملة الصعبة. الى تدفق القروض بتلك العملة الى المؤسسات والمعامل والافراد بحجم بلغ حوالي مليار دولار. وبعكس الهدف الذي سعى اليه قرار تعويم قيمة الليرة، فقد حدثت اضرار بالغة في ارباح التصدير، بينما ارتفع سعر الدولار، وكذلك ارتفع مؤشر الاسعار في الفترة نفسها بمقدار ٤٨٪ (**معاريف**، ١٩٧٩/١/٢٦).

ومن جهة ثانية، فان مساويء الغاء الرقابة على العملة الصعبة لم تقف عند هذا الحد، بل تعدته فتسببت في اضعاف قدرة بنك اسرائيل، نتيجة لتدفق القروض بالعملة الصعبة. وادى تحويل جزء كبير من هذه القروض الى ليرات اسرائيلية الى طرح سيولة في الدارة المالية، مما ساهم بدوره في تفاقم حدة ضغوط التضخم المالي (**دافار**، ١٩٧٩/٤/١٤).

واشارت تقديرات مكتب الاحصاء المركزي الى ان نسبة الواردات الاسرائيلية قد ارتفعت ١٠٪ في حين لم ترتفع الصادرات الا بنسبة ٤٪. وقد نتج عن ذلك تقليص في ارباح التصدير بسبب تباطوء ارتفاع سعر الدولار نتيجة المضاربات وازدياد الطلب في السوق المحلية بفعل تسارع التضخم.

وهكذا فقد ازداد العجز في ميزان المدفوعات من ٢,٥٦ مليار دولار في العام ١٩٧٧ الى ٣,٤١ مليار دولار في العام ١٩٧٨، اي بزيادة نسبتها ٣٣٪ (**هآرتس**، ١٩٧٨/١١/٣٠).

ميزانية الليكود الثانية لعام ١٩٧٩ / ١٩٨٠

صادق الكنيست بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١، على مشروع الميزانية لعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، المقدم من قبل الحكومة الاسرائيلية. وقد بلغت النفقات في الميزانية الجديدة ٣٠٦ مليار و ١٦٤ مليون ليرة اسرائيلية موزعة على النحو التالي: ١ ـ الانفاق العسكري: ٧٨ مليار و٨٥٠ مليون ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ٢٨,٧٪؛ ٢ ـ تسديد الديون: ٩٠ مليار و٦١٠ مليون ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ٢٩٪؛ ٣ ـ الاستهلاك المدني: ٣٥ مليار ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ١١,٤٪؛ ٤ ـ التعويضات الاجتماعية: ٤٨ مليار ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ١٥,٦٪؛ ٥ ـ الاستثمارات: ١٤,٥ مليار ليرة اسرائيلية، اي بنسبة ٦٪؛ وبلغت الواردات (من دون القروض والمساعدات الاجنبية بالعملة الصعبة) مبلغ ١٣٧ مليار ليرة اسرائيلية من المصادر التالية: ١ ـ